Wraith Scientific Journal

العلاقة السببية بين الشمول المالي والمرونة المالية

دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي متمثلا بالبنك المركزي العراقي (2010-2020)

The causal relationship between financial inclusion and financial resilience

م.م: غفران محمد عبد الحسين
M.M Ghufran Muhammad Abdul-Hussein
Ghfranaljabry5@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
College of Administration and Economics / University of Karbala

ا.م .د: كمال كاظم جواد
A. M. Dr Kamal Kazem Jawad
kamal@uokerbala.edu.iq.
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
College of Administration and Economics / University of Karbala

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس العلاقة السببية بين الشمول المالي والمرونة المالية , اذ يعد موضوع الشمول المالي من المواضيع المهمة والتي حظت باهتمام كبير من قبل العالم اجمع وبالذات القطاع المصرفي, وذلك نتيجة للتطور الكبير في مجال التكنولوجيا ,لذا لابد من مواكبة هذا التطور, وبالتالي تقديم افضل الخدمات للفرد على مستوى جميع احتياجاته , لذا سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض الجوانب المعرفية الأساسية والمتعلقة بمتغيرات الدراسة ، والمتمثلة ب (الشمول المالي , المرونة المالية) اذ تمثلت مشكلة الدراسة من خلال مجموعة تساؤلات من خلالها تمت صياغة فرضيات الدراسة لبيان لعلاقة السببية بين الشمول المالي كمتغير مستقل والمرونة كمتغير تابع ، وقد اعتمدت الدراسة في الجانب التطبيقي على التقارير والكشوفات المالية المنشورة والتي تم اختيارها اعتمادا على توفر البيانات خلال مدة الدراسة لسلسلة زمنية امتدت لـ(10 سنة) (2010 – 2020) ، أظهرت النتائج بالاعتماد على استراتيجية الشمول المالي ساهمت في الحد من انتشار القنوات غير الرسمية بتثقيف افراد المجتمع من اجل منع لجؤهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية والتي تكون غير خاضعه للرقابة والإشراف من قبل البنك المركزي اضافه الى كون أسعارها مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية ، وجاءت توصيات هذه الدراسة ضرورة تهيئة البنى التحتية اللازمة لدعم وتعزيز الشمول المالي من خلال افتتاح المصارف والفروع الجديدة ومنافذ توزيع واجهزة الصراف الآلي وتوفير شبكة اتصالات وانترنت متطورة لاسيما في المناطق البعيدة والنائية.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي ، المرونة المالية .

Abstract

This study aims to measure the causal relationship between financial inclusion and financial resilience, as the issue of financial inclusion is one of the important topics that have received great attention from the whole world, especially the banking sector, as a result of the great development in the field of technology, so it is necessary to keep pace with this development, and thus provide The best services for the individual at the level of all his needs, so this study sought to shed light on some of the basic cognitive aspects related to the variables of the study, represented by (financial inclusion, financial flexibility), as the problem of the study was represented through a set of questions through which the study hypotheses were formulated to clarify the relationship of the cubiba between financial inclusion as an independent variable and flexibility as a dependent variable, and the study relied on the applied side on the published financial reports and statements, which were chosen depending on the availability of data during the study period for a time series that extended for (10 years) (2010-2020), the results were shown based on the inclusion strategy The financial sector has contributed to limiting the spread of unofficial channels by educating members of society in order to prevent them from resorting to unofficial channels and means, which are It is not subject to control and supervision by the Central Bank, in addition to the fact that its prices are relatively high, which leads to the misuse

of the needs of these people in terms of financial and banking services. And the provision of an advanced communication and Internet network, especially in remote and remote areas..
Keywords: financial inclusion, Financial flexibility.

1. المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الحيوية أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني, اذ شهدت المنتجات والخدمات المالية تطورا سريعا من حيث تنوعها وطرق توافرها وانتشار استخداماتها، ومن ثم تسهيل الوصول إليها ، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية التي تولدت عام (2007-2008) ركزوا على ضرورة وجود أنظمة مصرفية آمنة وسليمة, ولكن الفشل الذي أصاب اغلب البنوك الكبيرة والذي أدى إلى انهيارها وخاصة في أوقات الأزمات , لذا لابد من تقديم حلول مقبولة للحيلولة دون تعرض المؤسسات المالية لهكذا وضع وهذا يتم من خلال توظيف تلك المصارف للمرونة المالية لديمومة تدفقاتها النقدية ومن ثم توفير السيولة النقدية اللازمة مما يضمن عدم تعرضها للضائقة المالية , اضافة الى ذلك ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية المختلفة بتحقيق مستويات الشمول المالي, وتمثل ذلك في كيفية التزامها بتنفيذ السياسات والبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى خدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها والاستفادة من الخدمات المالية بشكل سليم وفعال.

2.منهجية البحث:

2.1 المشكلة:

ان المصارف بشكل عام والمصارف العراقية بشكل خاص تواجه تحديات كبيرة في ظل الظروف الراهنة من أهمها ضعف في حجم رؤوس أموالها وبالتالي تسعى الدراسة للاجابة على التساؤل الاتي(هل توجد علاقة سببية ذات اتجاهين بين للشمول المالي و المرونة المالية) .

2.2 أهداف الدراسة:

فقد سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق أهداف عدة أهمها:- .

1. تحليل العلاقة فيما بين مؤشرات الشمول المالي والمرونة المالية في القطاع المصرفي.
2. بناء وتقدير النماذج الاقتصادية والإحصائية وتحليل العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثلة بـ(الشمول المالي) واثرها في المتغير التابع المتمثل بـ(المرونة المالية).
3. الكشف عن الصعوبات التي تحد من توسع الشمول المالي في العراق واقتراح المعالجات لتحسين الفرص وصول الخدمات المالية.

2.3 أهمية الدراسة:

وتتجسد أهمية الدراسة بما يأتي:-

1. ضرورة رسم رؤية متكاملة للشمول المالي وذلك لان الشمول المالي يحظى باهتمام كبير في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.
2. يمكن أن تصل هذه الدراسة الى وضع بعض الحلول للمشاكل التي يواجهها القطاع المصرفي وزيادة كفاءته في تقديم الخدمات المصرفية للزبائن كالقروض المصرفية وجذب الودائع، ولاسيما إن القطاع المصرفي العراقي في تحسن بطيء وبالتحديد المصارف الخاصة نتيجة محدودية الخدمات المقدمة.
3. بيان أسباب ضعف المرونة المالية في القطاع المصرفي.

2.4 فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة تتعلق بمتغيراتها في ضوء معالجة المشكلة الحالية وهي كالاتي: ــ
الفرضية الرئيسة:- عدم وجود علاقة سببية ذات اتجاهين ذات دلالة معنوية بين الشمول المالي والمرونة المالية

2.5 عينة الدراسة و الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

تمثلت عينة الدراسة بالبنك المركزي العراقي بوصفه بنك البنوك والمسؤول عن القطاع المصرفي العراقي. اما الحدود المكانية فتمثلت بما يأتي :

1. تمثلت الحدود المكانية للدراسة في دراسة البنك المركزي من خلال التقارير المالية المنشورة في الموقع الرسمي للبنك.

2. الحدود الزمانية لهذه الدراسة فقد اعتمدت على بيانات لسلسله زمنية امتدت لـ(10 سنوات) (2010 – 2020) لغرض تحقيق هدف الدراسة، وهذه المدة الأنسب لإظهار نتائج الدراسة الحالية مع تأثرها بالأزمات المالية والظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مر بها البلد وانتهاءاً بتأثيرات الجائحة العالمية (Covid-19).

2.6 ادوات جمع البيانات والمعلومات:

اعتمدت الدراسة على أساليب عدة في جمع البيانات ومنها:

1. الكتب والمجلات العلمية والإصدارات الأجنبية والمحلية والدوريات ذات الصلة بموضوع الشمول المالي والمرونة والمالية والتنمية الاقتصادية.
2. التقارير والنشرات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة.

3. الجانب النظري للبحث:

3.1 مفهوم الشمول المالي:

لقد أصبح الشمول المالي موضوعًا في جدول أعمال السياسة العالمية منذ أوائل عام 2000 اذ تستخدم العديد من الاقتصادات عملية الشمول المالي كمحاولة منها لتحقيق نمو اقتصادي أكثر إنصافًا (Ratnawati,2020:73).

وقدم الباحثين مساهمات واسعة لاستكشاف مشاكل بناء نظام مالي شامل ومتطور يهدف الى جذب الافراد المستبعدين الى النظام المالي الرسمي وذلك من اجل ان تتاح لهم الفرصة الكاملة للوصول الخدمات المالية والتي تتمثل في المدخرات والتحويلات وكل من خدمات الائتمان والتأمين (Muhammad, Chanter, 20:2020), وهنالك تعاريف عدة للشمول المالي فقد تباينت الآراء والأفكار للباحثين والكتاب حول مفهوم الشمول المالي اذا تم تعريفه على انه عملية يتم من خلالها فسح المجال لجميع الأشخاص الذين يرغبون الحصول على الخدمات المالية, ولاسيما الفقراء منهم من خلال اتاحة الفرصة لهم للحصول على الخدمات المالية المناسبة لوضعهم المعيشي وبالوقت الذي يناسبهم (joseph& et al ,2017:53).

3.2 فوائد الشمول المالي:

هناك فوائد اقتصادية واجتماعية عديدة للشمول المالي يمكن ايجازها بما يأتي:

1. يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية مما يعزز من قيامها بتنويع خدماتها والاهتمام بجودتها لاستقطاب عدد أكبر من العملاء الجدد والاحتفاظ بالعملاء الاصليين، (Abu Muwais, 2018: 6).
2. تنشيط ودعم القطاع المصرفي: إن الزيادة الكبيرة في عدد صغار المدخرين من خلال زيادة الشمول المالي ستزيد من حجم واستقرار قاعدة ودائع المصارف الأمر الذي من شأنه أن يقلل من اعتماد المصارف على التمويل غير الأساسي (non-core financing) وتحقيق طفرة في الإقراض في تركيبة المطلوبات المصرفية، (Othman, Saleh, 2019: 8).
3. تسهيل الوصول الى الخدمات المالية: أن برامج الشمول المالي تهدف إلى توفير فرص أكبر مع وصول أسهل إلى الخدمات المالية المناسبة للأشخاص، بما في ذلك الفئات المحرومة، اذ من خلاله يضمن سهولة الوصول والاستعداد واستخدام الخدمات المالية لجميع الناس في أي بلد(Zaidi,etal,2:2021).
4. تغيير بنية النظام المالي: أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها للعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة, (Arab Monetary Fund, 2015:8).

3.3 ابعاد الشمول المالي:

أصدرت مجموعة العشرين عام 2012 الحزمة الأساسية لمؤشرات الشمول المالي وهي عبارة عن تكامل بين المؤشرات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي, والتي بإمكانها ان تقيس أبعاد الوصول الى الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية (Operaña,2016:3).

1. **الوصول الى الخدمات المالية (access to financial services)**: والتي تمثل قدرة المؤسسات المالية على تقديم الخدمات والمنتجات المالية المتاحة لديها والتي ترتبط بالبيئات التنظيمية والسوقية والتكنولوجية(Raouf,3:2022)
2. **استخدام الخدمات المالية (usage of financial services)**: تمثل الطريقة التي يستخدم بها العملاء الخدمات المالية، اذ يوفر تفاصيل حول انتظام وتكرار ومدة الاستخدام بمرور الوقت من أجل استخدام المنتجات او الخدمات المالية اذ يجب أن يكون لدى الشركات أو الأسر إمكانية الوصول إليها.
3. **جودة الخدمات المالية (the quality of the products and the service delivery)**: تمثل قدرة الخدمة المصرفية على تلبية احتياجات المستهلك وتعكس مقاييس الجودة مستوى الدرجة التي تتوافق فيها المنتجات والخدمات

المالية مع احتياجات العملاء، ومجموعة الخيارات المتاحة، ودرجة الوعي واستيعابهم للمنتجات المالية، (sharma, Changkakati,6:2022) والجدول (1) يمثل مؤشرات الشمول المالي في العراق ومتغيراتها الفرعية

جدول (1)مؤشرات الشمول المالي المستخدمة في العراق

المؤشر	المتغير
مؤشرات الوصول	الانتشار المصرفي
	عدد ATM / عدد البالغين
	عدد ATM /1000 كم2
مؤشرات الاستخدام	حجم القروض والودائع/ الناتج المحلي الاجمالي
	عدد حسابات الودائع / عدد البالغين
	عدد حسابات القروض/عدد البالغين

الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي العراقي 2016

3.4 تحديـــــات الشمـــــول المـــــالي:

ان التحديات التي تواجه الشمول المالي والتي تكون مرتبطة بمجموعه من الأسباب منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة , وكذلك ارتباطها بالسياسات المالية التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية , ولتوسيع قاعده الشمول المالي فلابد من دراسة حاجه المجتمع وإيجاد خدمات وحسابات مبتكرة بطريقة مدروسة وخصوصا لذوي الدخول المحدودة (Nima, Hassan 2018: 33), وان عدم وجود ثقافه مصرفية وقله الوعي بالخدمات المالية تعد من التحديات التي تواجهه تبني الشمول المالي, اذ لابد من استعادة ثقة الجمهور في النظام المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي نظرًا لمدى أهمية المصارف في النمو الاقتصادي وتكاملها مع الأسواق المالية لتوجيه رأس المال من المدخرين إلى المستثمرين، (Thakor,2019:5) , كما ان عدم تطور البنى التحتية للقطاعات المالية والمصرفية بالدرجة التي تسمح لها بزيادة فرص تمويل كل المشاريع التي تحتاج الى التمويل اللازم لدعم التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة، فلايزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص التمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهانات والاقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين (Shanbi, Ben Lakhdar, 2018: 117).

3.5 مفهوم المرونة وانواعها :

تعد المرونة المالية من وجهه نظر الباحثين قوة تسيطر على قرارات الرفع المالي للمؤسسة ,والتي من خلالها تتعزز قيمة المؤسسة بواسطة تغير مستوى الرافعة المالية وذلك استجابة لتغيرات السوق او الظروف الخاصة التي تواجهها , وبالتالي فانها تعتبر الحلقة الحاسمة المفقودة في نظريات هيكل رأس المال, ففي حالة القيام بالاستثمار فان للمرونة المالية دور مهم في تحديد التكاليف واتخاذ القرارات الاستثمارية .

وعرفت المرونة المالية على أنها مدى مقدرة المؤسسة على إعادة هيكلة رأسمالها باقل نسبة من التكاليف وبذلك وتكون المؤسسات التي تتمتع بالمرونة المالية أكثر قدرة على مواجهة التعثر المالي من المؤسسات الأخرى .

(Somers,12:2009)

أما بالنسبة للتعريفات التي ظهرت في المجال الإداري ، فقد تم تقديم وصف موجز للمناهج الاقتصادية والتنظيمية بسبب المساحة الكبيرة التي خصصتها النظريات الاقتصادية والتنظيمية بالفعل لموضوع المرونة (De Toni, Tonchia,2005:226) , وقد ظهرت المرونة بأنواع عديدة منها المرونة الوظيفية ، المرونة الاستراتيجية، مرونة الحجم والمرونة العددية والمرونة المالية (Hagberg,2012:30) . ووفقا لذلك فقد تم تقسيم المرونة الى خمسة أنواع تتمثل بما يلي

1. **المرونة الوظيفيةFunctional flexibility .**

تمثل القدرة التنظيمية التي تسمح للمؤسسات بالحفاظ على ميزة تنافسية مستدامة ، والحصول على مستويات أعلى من الفعالية , من خلال قيام أفراد المؤسسة للعمل بقدرات مختلفة لأداء عدد كبير من المهام المتنوعة ، حيث يتعلم الموظفون بسرعة مهارات جديدة لأداء مهام جديدة (Charoensukmongkol, Pandey,2:2022) ، يمكن تطبيقها في المؤسسات بطريقتين مختلفتين. أولاً ، يمكن أن يكون لدى المنظمات عدد محدود من الموظفين الذين يمتلكون مجموعة واسعة من المهارات وقادرون على استخدامها في مواقف الطلب المختلفة. ثانيًا ، قد توظف المنظمات مجموعة متنوعة من

الموظفين "المتخصصين" الذين يوفرون المرونة من خلال السماح للمؤسسة بإعادة تكوين ملفات تعريف المهارات لتلبية الاحتياجات المتغيرة. فإن المرونة الوظيفية تعني أن الموظفين يعملون في ظروف متنوعة ومهام مختلفة وأن تكلفة حشد الموظفين للقيام بذلك منخفضة وبالتالي ، ويرتبط هذا النوع من المرونة ارتباطًا إيجابيًا بكل من الابتكار والأداء المالي والاحتفاظ بالعملاء(Waheed,etal,5:2021) .

2. المرونة الاستراتيجيةStrategic flexibility

تمثل قدرة المؤسسة على ادارة المخاطر والتعامل مع الاضطرابات الخارجية والتهديدات والفرص التي من الممكن ان تواجه المؤسسة , فمن خلال استخدام المرونة الاستراتيجية للمؤسسة يمكن ان تكون هناك استجابة أفضل للتغيرات البيئية وتقليل وقت التغذية العكسية وتكاليف الاستجابة. اذ تقوم هذه المؤسسات أيضًا بتخصيص الموارد واستخدامها بكفاءة، وزيادة قيمة الموارد، وإزالة العقبات التي تحول دون تطوير التقنيات والمنتجات المتقدمة و زيادة سرعة وكفاءة ومرونة حل المشكلات في هذه المؤسسات بشكل كبير ويتم تعزيز ابتكار المنتجات (Han, Zhang:2020,2) . تساعد المرونة الاستراتيجية في تحقيق الإمكانات الكاملة لمواردها الرئيسية عند استخدامها معًا والقدرة على تحقيق مزايا تنافسية(Chebo, Wubatie,5:2020).

تمثل المرونة الاستراتيجية القدرة على تعديل الاستراتيجيات لتغيير مفهوم التطوير بناءً على الكفاءات التي تطورت من خلال تنفيذ الاستراتيجيات السابقة أو لصياغة الاستراتيجية المحتملة التي يجب أن تتبناها المؤسسة, وممكن ان تقلل المرونة الاستراتيجية من حجم المخاطر المستقبلية المحتملة مع مرور الوقت من خلال التعامل مع عدم اليقين والمخاطر المرتبطة به.(Radomska,2015,15) .

3. المرونة العدديةnumerical flexibility

تمثل المرونة العددية قدرة المؤسسة على تحديد عدد الموظفين في أي وقت اعتمادًا على التقلبات في الطلب باستخدام عمال ليسو موظفين دائمين يعملون بدوام كامل, (AGU,etal,5:2022),وتسعى المؤسسات الى تطبيق كل من النهج الصعب واللين للحفاظ على الانتاجية والكفاءة ,وأصبح العمل المرن أحد أدوات توظيف المواهب والاحتفاظ بها فمن خلال منهج المرونة العددية يسمح للمؤسسة بتوسيع أو تقليل عرض العمالة بما يتناسب مع الطلب و نتيجة لذلك يمكن للمؤسسات تشغيل العمال بما يتماشى مع تذبذب الطلب على العمل, تساهم المرونة العددية في زيادة أداء المؤسسات من خلال زيادة القدرة على التكيف والابتكار والإنتاجية, التحسين الداخلي لعدد الموظفين في مختلف القطاعات أو الأنشطة , اعتماد حلول مرنة فيما يتعلق بتنظيم واستخدام وقت العمل ,(OXANA,129:2022)وتعد المرونة العددية هي الشكل الأكثر وضوحًا للمرونة التنظيمية حيث يمكن للمؤسسة الاستجابة للتغيرات من خلال زيادة القوة العاملة والاستجابة للتراجع عن طريق التقليص والاضافه, ويسمح هذا النهج للمؤسسة بإنشاء مجموعة محيطية للحماية من عدم اليقين في اتجاهات سوق العمل ، والتعامل مع تذبذب الطلب ومعالجة نقص الطلب في الامد القصير, وقد تم استخدام المرونة العددية كأداة استراتيجية من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب زيادة المنافسة العالمية والسعي لتحقيق أقصى قدر من الربح (Ajonbadi, Adekoya,2019:65-66)

4. مرونة الحجمSize Flexibility

أدت تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومارافقها من دخول المعرفة كعنصر اساسي من عناصر الانتاج الى ظهور مرونة الحجم كاستراتيجية تنافسية رئيسية, والتي تعرف على أنها قدرة المؤسسه على تغيير مستويات الحجم استجابةً لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وان الهدف الاستراتيجي الرئيسي لمرونة الحجم هو المساعدة في التعامل مع عدم اليقين الكلي في الطلب, تسمح للموسسة بضبط الإنتاج صعودًا وهبوطًا ضمن حدود واسعة, من حيث النطاق والتنقل فإن مرونة الحجم هي "مدى التغيير ودرجة التقلب في مستوى الإنتاج الكلي ، والتي يمكن للنظام استيعابها دون تكبد عقوبات انتقالية عالية أو تغييرات كبيرة في نتائج الأداء، نجد ان العديد من المؤسسات تتخذ قرارات تشغيلية و استراتيجية من أجل تلبية التقلبات بكفاءة(Jack, Raturi ,520”2013) .

5. المرونة الماليةFinancial flexibility

تشير المرونة المالية إلى قدرة المؤسسة على الاستجابة بفعالية للصدمات غير المتوقعة لتدفقاتها النقدية أو فرصها الاستثمارية وهي عامل رئيسي في التنمية المستدامة للمؤسسة , اذ تمثل المرونة المالية قدرة المؤسسة على الحصول على الموارد أو تعديلها في الوقت المناسب فضلا عن اغتنام الفرص المناسبة للاستثمار و توفير المرونة لمواجهة أي أحداث مستقبلية غير متوقعة والمساهمة في تعظيم قيمة المؤسسة.(Islam,etal,2:2022) ,وتعد المرونة المالية مهمه للمؤسسات من خلال دورها بتجنب تكاليف الضائقة المالية في حالة الأزمة وتخفيف المضاعفات الناجمة عن نقص الاستثمار إذ يمكن للمرونة المالية أن تكون ذات فائدة للمساهمين وذلك لأن التمويل الخارجي يكون عادة مكلف, فمن خلال توفير السيولة وترك قيمة الضمانات لموجودات المؤسسة ، فإن مرونة المؤسسة من جانب واحد تؤدي إلى زيادة القدرة على السداد وانخفاض تكاليف العجز(Teng,et al ,2021,3).

3.6 أهمية المرونة المالية : The importance of financial flexibility

استحوذت المرونة المالية على اهتمام كبير من لدن العديد من الباحثين على مدى العقود الثلاثة الماضية خاصة في التسعينيات, اذ يدرك المدراء الماليون أن المرونة المالية هي أحد أهم عناصر قرارات هيكل رأس المال

. (Islam, Dewri,2019:246) ,

1. تعد المرونة المالية عاملا مهما في تحديد قرارات المؤسسات الاستثمارية ولاسيما عند المنافسة في الوصول الى اسواق رأس المال لمواجهه الحالات الغير المتوقعة، (Hartzell,et al,3"2016).
2. تمثل المرونة المالية وسائل وقائية لمواجهة حالات العسر المالي التي تواجهه المؤسسات المختلفة ذلك بسبب زيادة تكلفة التمويل الخارجي وتزداد أهميتها أيضا كلما زادات القيود المالية لدى الموسسات .
3. تحافظ المرونة المالية على توفير الاستدامه المالية ففي ضل وجود بيئة اعمال مضطربة وشديدة التنافس وتقلبات اسعار الفائدة , مما يجبرها على التكيف والابتكار باستمرار في ظل هذه الظروف.(Zhang, Liu,1:2022)
4. تساعد المرونة المالية على النفاذ الى الاسواق المالية عبر تحقيق مركز مالي مناسب يؤهل المؤسسة على اغتنام الفرص الاستثمارية العالمية, فعندما تزداد المنافسة لديها وصول أكبر إلى الأسواق المالية لجمع الأموال لمعالجة الوضع المالي, , (Islam, Dewri,2019:246)

3.7 مقاييس المرونة المالية:

وهناك عدد كبير من المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم المرونة المالية ، لكننا سنستخدم فير دراستنا أكثر المؤشرات شيوعاً المستخدمة في قياس المرونة المالية والمتمثلة بالرافعة لتقييم المرونة المالية .

1. نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio : يعد الهدف الرئيسي للمؤسسات هو تعظيم قيمتها, وعند استخدامها للدين لتمويل استثماراتها تكون ملزمة قانونيًا بدفع الفائدة والمبلغ الاساسي في تواريخ محدده حتى يتم سداد اصل الدين, تشير الرافعة المالية عادةً إلى استخدام الدين في هيكل رأس المال وترتبط بأنشطة التمويل تسمى المؤسسة التي لديها ديون في ميزانيتها العمومية بالرافعة المالية (Bobinaite,2015:30) ,تعتمد قرارات التوسع في الرافعة المالية على قدرة إدارة المؤسسة على استغلال الأموال المقترضة لزيادة العوائد المالية من خلال استثمارها في مشاريع مربحه والتي تؤدي الى تحقيق عوائد عالية قد تكون أكبر من ضمان تكلفة الاقتراض أو ما يعادلها او أقل ، ويمكن تصنيف قرارات التوسع في الرافعة المالية كما يلي: - (Mansour et al., 2022: 111)

2. الرافعة المالية الإيجابية: والتي تتضمن تحقيق عوائد الأموال المقترضة اعلى من تكلفة الاقتراض ، والذي يؤدي بالنتيجة الى تحقيق عائد للمالكين اضافة الى زيادة في العائد على الاصول والعائد على حق الملكية.

3. الرافعة المالية المتوسطة: وتتضمن هذه الحالة مساواه في العائد على الأموال المقترضة مع تكلفة الاقتراض ،والذي لايترتب عليه اي تغيير في العوائد على المالكين مع بقاء معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ثابت دون تغيير.

4. **الرافعة المالية السلبية**: ففي هذه الحالة تكون فيها العائد على الأموال المقترضة أقل من تكلفة الاقتراض ، مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الاصول اضافة الى انخفاض معدل العائد على حق الملكية.

. فان المحللين الماليين يستخدمون النسب الاتية لقياس نسبة الرافعة المالية في المصارف:

أ. نسبة مضاعف حق الملكية Multiplier Equity

وهو يمثل نسبة الرافعة المالية التي تقيس مقدار موجودات المؤسسة التي يتم تمويلها من قبل المساهمين (Saunders& Cornett,2009 :393) ويعكس مضاعف حق الملكية حجم الرافعة المالية للشركة اذ كلما زاد مضاعف الأسهم ورأس المال المستثمر من قبل المساهمين للأصول بنسبة أصغر ، كلما زادت الرافعة المالية., (Chen,2022:325) و تحسب كالاتي : (Li,2022:120)

Multiplier Equity = (Total Assets)/(Total Equity Capital) × 100%

ب- نسبة الدين إلى حق الملكية Debt/ Total Equity

هي نسبة تستخدم لقياس الرافعة المالية للمؤسسات المالية و تشير هذه النسبة إلى مقدار الدين الذي تستخدمه المؤسسة لتمويل موجوداتها (Reilly&Brown,2012:286) و تستخدم لقياس نسبة الدين إلى رأس المال و مفيدة ايضا لمعرفة مقدار الأموال المقدمة من الدائنين ومالكي المؤسسات أن نسبة الدين إلى حقوق الملكية لها تأثير إيجابي على

ضريبة الدخل. (Digdowiseiso,etal, 2021:907) وعلى ربحية المساهمين في الموسسة ايأن نسبة الدين إلى حقوق الملكية لها تأثير إيجابي وهام على ربحية السهم.(Digdowiseiso,etal, 2022:2897)

Debt/ Total Equity = (Total Debt)/ (Total Equity)

4. الجانب التطبيقي للبحث:

4.1 تحليل الشمول المالي في العراق وفق المؤشرات الدولية:

تتضمن المؤشرات التي يتم اعتمادها في قياس الشمول المالي ثلاث مؤشرات تتمثل بمؤشر الوصول للخدمات المالية و مؤشر استخدام الخدمات المالية اما المؤشر الثالث فهو متمثل بجودة الخدمات المالية , وباستخدام سلسله زمنية من سنة (2010-2020)،

اولا : مؤشر مستوى الوصول للخدمات المصرفية

و تعكس مؤشرات الوصول عمق انتشار الخدمات المالية، مثل اختراق فروع البنوك أو أجهزة نقاط البيع (POS) في المناطق الريفية (المعلومات التي يمكن الحصول عليها من بيانات جانب العرض)، أو حواجز جانب الطلب التي يواجهها العملاء للوصول إلى المؤسسات المالية ، مثل التكلفة أو المعلومات. (the World Bank , 13:2012)،

ويعتمد هذا المؤشر على عدد من المتغيرات للقياس الشمول المالي والتي تتمثل بما يلي :

- **مؤشر الانتشار لماكنات الصراف الالي ATM وخدمات الدفع الالكتروني في العراق**

يسعى البنك المركزي العراقي الى زيادة خدمات الدفع الالكتروني والتي تعد من الاهداف الرئيسية المراد تعزيزها في البلد، وذلك من اجل ادخال اكبر عدد من الافراد الى النظام المالي وزيادة التعامل بأدوات النقد الالكتروني واحلالها محل النقد التقليدي. (Monetary Stability Report, 2019:90)، اذ شهدت السنوات 2010-2013 ثبات نسبة عدد الصراف الالي اذ بلغت قيمة (467)، اما في سنة 2014 فقد لوحظ انخفاض اعداد ATM واصبحت (337) وذلك بسبب الهجمات الارهابية من قبل تنظيم داعش لمحافظة الموصل وبعض من المناطق الغربية والشمالية والذي اثر بصورة سلبية على القطاع المصرفي وانتشار الخدمات المصرفية.

ثم عاود هذا الارتفاع في عدد الصرافات الالية في سنة (2019-2020) وترجع تلك الزيادة الى زيادة نسبة الانتشار المصرفي وتزامنا مع تطبيق البنك المركزي استراتيجية في الشمول المالي ونشره وتعميم الخدمات المالية لاكبر عدد ممكن من السكان كذلك جاء متزامنا مع مبادرة البنك بتطوير نظام المدفوعات في الجهاز المصرفي وتحويلها من نقدي الى الكتروني، وزيادة للمصارف الخاصة والتي اسهمت بزياده عدد اجهزة الصراف الالي في الاسواق التجارية والمولات التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرات فروع المصارف، اضافة الى البدء بمبادرة توطين رواتب موظفي الدولة لدى المصارف الامر الذي تطلب هذه الزيادة في عدد الـ .ATM والجدول (2) والشكل (1) يوضح انتشار ماكينات الصراف الالي.

جدول (2) انتشار اجهزة الصراف الالي في العراق للمدة (2010-2020)

السنوات	عدد البالغين 15 سنة فاكثر الف نسمة	عدد اجهزة ATM	نسبة التغير
2010	19303	0	
2011	19929	467	
2012	20569	467	0.0%
2013	21227	647	38.5%
2014	21926	337	-47.9%
2015	22082	580	72.1%
2016	22654	660	13.8%
2017	22016	656	-0.6%
2018	22696	865	31.9%
2019	23294	1014	17.2%
2020	40150	1340	32.1%

المصدر : اعداد الباحثه استنادا الى البيانات البنك المركزي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي الاحصائي ,2020

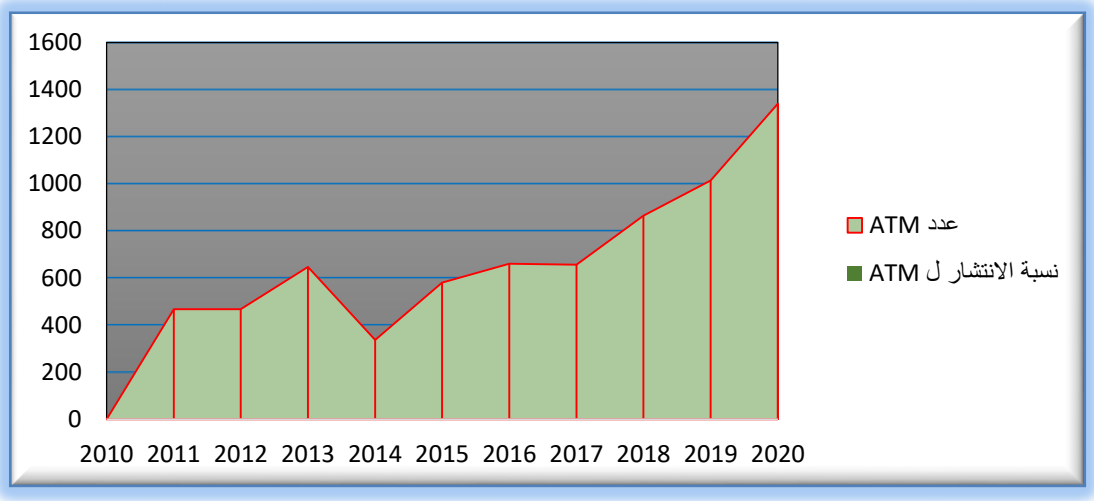

ثانيا:- مؤشر استخدام الخدمات المالية Financial Services Use Index

و يعبر عن مدى تفاعل المستهلكين مع الخدمات المالية وذلك لتشجيع العملاء على اقتناء هذه الخدمات، والتي تمثل بالمقام الاول مسؤوليه جانب الطلب التي تنطوي على وتيرة مدى تفاعل الافراد والمؤسسات مع الخدمات المالية المقدمة لهم، واذا ما توفرت لفرد الخدمات المالية هل يستخدمها ويقوم بعمليات السحب والايداع و تسديد المدفوعات (Shaker, 2019:90)ويعتمد هذا المؤشر على عدة مؤشرات فرعية منها.

- **مؤشر عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين**

تتمثل المهمة الاساسية لعمل اي مصرف قبول الودائع واقراضها للحصول على ارباح، من خلال الفرق بين كلفة هذه الودائع وفوائد القروض، فضلا عن الادوات الاخرى التي تستخدمها المصارف للحصول على ارباح (Muhammad & Jawad, 2020: 205)، وتعد الودائع المصدر الاكبر لمصادر اموال المصارف والتي يتم استخدامها للقيام بالأنشطة الاساسية والتي تساهم بشكل كبير في تلبية متطلبات الشمول المالي وتعد المؤشر الاكثر استخداما في قياس مستويات الشمول المالي في الاقتصاد القومي. نشاهد من الجدول (3) والشكل (2) ان نسب عدد حسابات الودائع المفتوحة في المصارف للافراد البالغين هي ليست بالنسب المثلى الا ان هنالك تحسن ملحوظ في السنوات الاخيرة اذا بلغت في سنة 2020 (8.20). في حين كانت في سنة 2019 (3.58) وهذا افضل مقارنة بالسنوات الماضية اذ كانت سنتي 2017-2018 من اكثر سنوات عينة الدراسة انخفاضا في نسبة عدد الحسابات المفتوحة. اذا بلغت (0.94) و (1.02) على التوالي وهنالك اسباب عدة لهذا الانخفاض منها عدم ثقة المواطن العراقي بالنظام المصرفي وذلك بسبب افتقار البنية التحتية للأنظمة المصرفية بجميع أنواعها للمصداقية فعلى الرغم أن العراق يمتلك 86 مصرفا حكوميا وأهليا الا انه لا يزال يفتقر لتشريع قانوني يضمن الودائع في المصارف على الرغم من تقديم مسودة هذا القانون منذ الدورة البرلمانية السابقة (2014-2018).

وان المصارف لم تواكب التقدم الكبير في العالم وبالتالي لم تتحول حتى الآن نحو الصيرفة الإلكترونية، حتى أن المواطن لا يكاد يجد صرّافا آليا في الطرقات، وبالتالي فان فعمليات السحب النقدي دائما ما تكون عن طريق فروع المصارف وخلال أوقات الدوام الرسمي فقط، وهذه مشكلة كبيرة يواجهها المتعاملون في حال إيداع أموالهم بالمصارف، وكذلك الأزمات السياسية المتتالية في البلاد وتأميم المصارف في العقود الماضية والاستيلاء على أموال المودعين، كل هذه الإجراءات أفقدت الثقة بالمصارف ، وبالتالي فإن الأموال المودعة في المصارف لا تزيد على 15% من حجم الكتلة النقدية العراقية.

جدول (3) مؤشر نسبة عدد حسابات الودائع الى نسبة عدد السكان البالغين في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	عدد البالغين	عدد حسابات الودائع	نسبة عدد حسابات الودائع الى نسبة عدد السكان البالغين
2010	19303	47947	2.48
2011	19929	56157	2.81
2012	20569	62005	3.01
2013	21227	68855	3.24
2014	21926	74073	3.37
2015	22082	64344	2.91
2016	22654	62398	2.75
2017	22016	20,811	0.94

1.02	23,202	22696	**2018**
3.58	83,612	23294	**2019**
8.20	186,036	22684	**2020**

المصدر : اعداد الباحثه استنادا الى البيانات البنك المركزي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي الاحصائي.

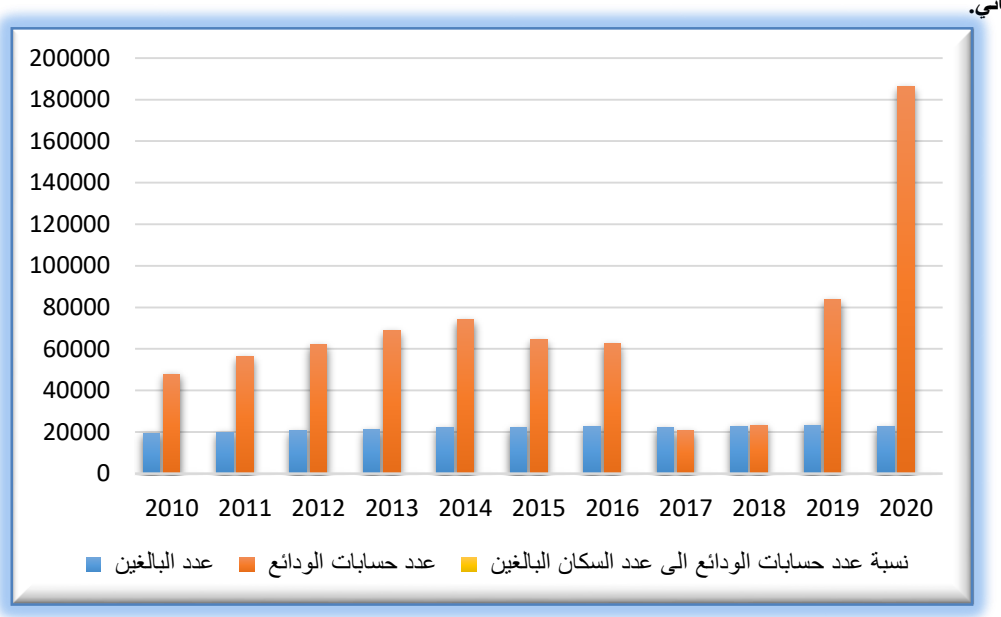

شكل (2) مؤشر نسبة عدد حسابات الودائع الى نسبة عدد السكان البالغين

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3)

- **مؤشر عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين**

يعد الائتمان الذي يمنح احد المؤشرات المهمة في الشمول المالي وكذلك في الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك كونها تمثل وحدات تركز الاموال او ادخار الاموال التي يكون لديها فائض في السيولة النقدية تقرضها الى وحدات التي تعاني من نقص الاموال دعماً منها وتشجيعا للاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل والحد من البطالة و لتقليل مستويات الفقر يمثل الجدول (4) والشكل (3) عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين

جدول (4)عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	عدد البالغين (15سنة فاكثر) 1000نسمة	عدد حسابات القروض	نسبة عدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين
2010	**19303**	**9711**	**0.50**
2011	**19929**	**15290**	**0.76**
2012	**20569**	**22850**	**1.11**
2013	**21227**	**24700**	**1.16**
2014	**21926**	**28195**	**1.28**
2015	**22082**	**30297**	**1.37**
2016	**22654**	**30612**	**1.35**
2017	**22016**	**31261**	**1.41**
2018	**22696**	**33173**	**1.46**
2019	**23294**	**42,052**	**1.80**
2020	**22684**	**49,817**	**2.19**

المصدر : اعداد الباحثه استنادا الى البيانات البنك المركزي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي الاحصائي.

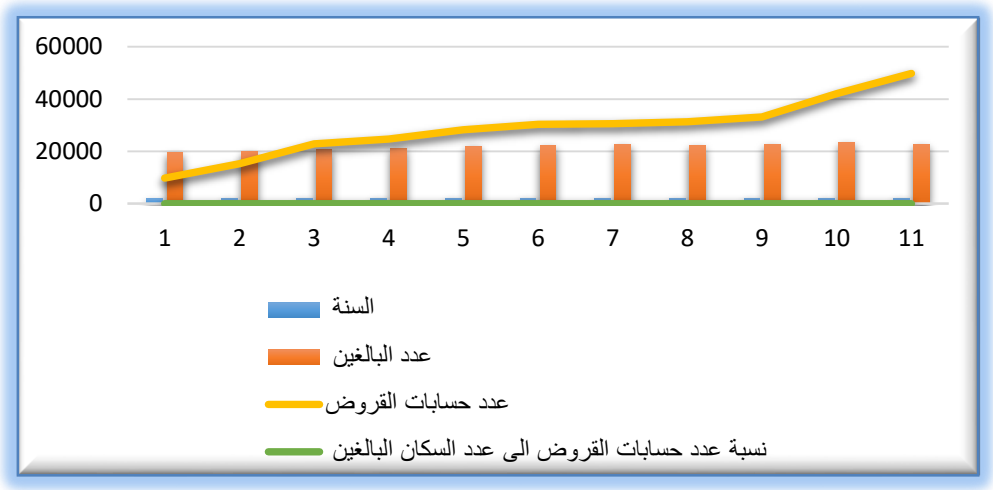

شكل (3) مؤشر نسبة عدد حسابات القروض الى نسبة عدد السكان البالغين

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على Excel

ان مستويات الطلب على القروض خلال مدة الدراسة سجلت ارتفاعا متزايدا خلال مدة الدراسهة اذ بلغت اقصاها خلال سنة 2020 والتي بلغت النسبة (2.19) بسبب الطلب المرتفع على القروض ولاسيما على قروض الاسكان

4.2 تحليل مؤشرات المرونة المالية وفق المؤشرات الدولية:

اذ تناول في هذا المبحث من الجانب العملي المتغير المستقل المرونة المالية والتطرق الى المؤشرات المعتمدة في قياسه والمتمثلة بـ (نسبة مضاعف حق الملكية، نسبة الدين الى حق الملكية للمدة 2010-2020 وتطبيقها على البنك المركزي العراقي بصفته بنك البنوك والذي يتعين عليه دور الرقابة والاشراف على الجهاز المصرفي ككل واضافة الى دوره في تنفيذ السياسة النقدية. يتضمن هذا المبحث تحليل مؤشرات المرونة المالية وكما يأتي: -

أولا: مؤشرات المرونة المالية:

وتشمل العديد من المؤشرات الا اننا اعتمدنا في دراستنا هذه على الرافعة المالية لقياس المرونة المالية .

ثانياً: مؤشرات الرافعة المالية:

تعد نسبة قياس الرافعة المالية من النسب المهمة و الاكثر استخداما في تحليل القوائم المالية الخاصة بالمصارف, أذ تساعد هذه النسب في تقييم الهيكل التمويلي للمصارف لمدة زمنية معينة من خلال الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية و الداخلية, اي سواء كانت مصادر تمويل مقترض او ممتلك . فان المحللين الماليين يستخدمون النسب الاتية لقياس نسبة الرافعة المالية في المصارف

أ- نسبة مضاعف حق الملكية: يمثل مضاعف حقوق الملكية (EM.) وتعدُّ هذه النسبة كوسيلة لمضاعفة الربحية وهذا ما أشار اليه الى اصحاب المدخل التقليدي في نظرتهم الى المديونية، وان استخدامه يشير الى حجم الاقتراض في التمويل، ويعكس مضاعف حق الملكية الرافعة المالية أو سياسات التمويل أو أي مصدر تمويلي للمصرف سواء كانت أموال الآخرين أو حق الملكية، أي هو يمثل مقياساً لمدى مساهمة حق الملكية في تمويل موجودات المصرف. ويمكن احتساب مضاعف حق الملكية وفق المعادلة الاتية (Ajma,etal, 2022:188):

$$\text{مضاعف حق الملكية} = \frac{\text{الموجودات}}{\text{حق الملكية}} * 100$$

والجدول (5) والشكل (4) يبين اجمالي الموجودات للبنك المركزي العراقي, فنلاحظ ان اعلى قيمة سجلت خلال عام 2014 بمقدار (816607163) مليار دينار اي ان الارباح كانت فيها مرتفعة مقارنة مع بقية السنوات وذلك لارتفاع معدل العائد على الموجودات والاستثمار فيها, وادنى قيمة لها (65012686) مليون دينار في سنة 2010 والذي يدل على انخفاض معدل العائد على الموجودات والاستثمار فيها، وكذلك يوضح الجدول اجمالي حق الملكية للسنوات عينة الدراسة اذا كانت اعلى قيمة لها في سنة 2020 والتي بلغت (27696862) مليون دينار وهذا يدل على وجود ارباح متحققة لارتفاع معدل العائد على حق الملكية وبالتالي توفير السيولة اللازمة لتمكن البنك من الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه في وقتها المناسب، اما سنة 2010 فقد كانت السنة الاقل قيمة بالنسبة لاجمالي حق الملكية (197057) مليون دينار اي ان الارباح فيها منخفضة لانخفاض العائد على حق الملكية مقارنة مع باقي سنوات عينة الدراسة.

اما فيما يخص نسبة مضاعف حق الملكية فأن النسبة تتراوح بين معدل (4.584320888) مليون دينار كحد أدنى في عام 2020, وهذا يعني ان الارباح كانت منخفضة لانخفاض حق الملكية، وبين معدل (329.918176) مليون

دينار كحد اعلى في عام 2010 والتي تعزى الى تحقيق ارباح اعلى من جميع السنوات عينة الدراسة لارتفاع معدل العائد على حق الملكية وتوفر السيولة الكافية للوفاء بالالتزامات المالية.

لقد بلغ المتوسط السنوي لنسبة لمضاعف حق الملكية للبنك المركزي العراقي (108.1817369) مليون دينار وبانحراف معياري (120.5317422)، ويتضح من خلال النسب المستخرجة في عام 2010 زيادة الرافعة المالية اي زيادة اعتماد البنك المركزي على اموال الغير في استثماراته واحتمال تحقق الفشل يكون اعلى في حين تكون احتمالية تحقيق عوائد عالية ايضا.

جدول (5) نسبة مضاعف حق الملكية للبنك المركزي العراقي للمدة 2010 -2020 (المبالغ بالملايين دينار)

السنة	اجمالي الموجودات	اجمالي حق الملكية	نسبة مضاعف حق الملكية
2010	**65012686**	**197057**	**329.918**
2011	**76541297**	**1041297**	**73.5057**
2012	**85242207**	**3133224**	**27.2059**
2013	**95155350**	**5462558**	**17.4196**
2014	**816607163**	**3266195**	**250.018**
2015	**72475715**	**236587**	**306.339**
2016	**76544213**	**2199492**	**34.8009**
2017	**82381199**	**6423824**	**12.8243**
2018	**99356286**	**800206**	**124.163**
2019	**101635282**	**11022845**	**9.22042**
2020	**126971303**	**27696862**	**4.58432**
المتوسط	**154356609.2**	**5589104**	**108.182**
MAX	**816607163**	**27696862**	**329.918**
MIN	**65012686**	**197057**	**4.58432**
S.D	**210062584.5**	**7647030**	**120.532**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير والقوائم المالية للبنك المركزي لسنوات متعدده

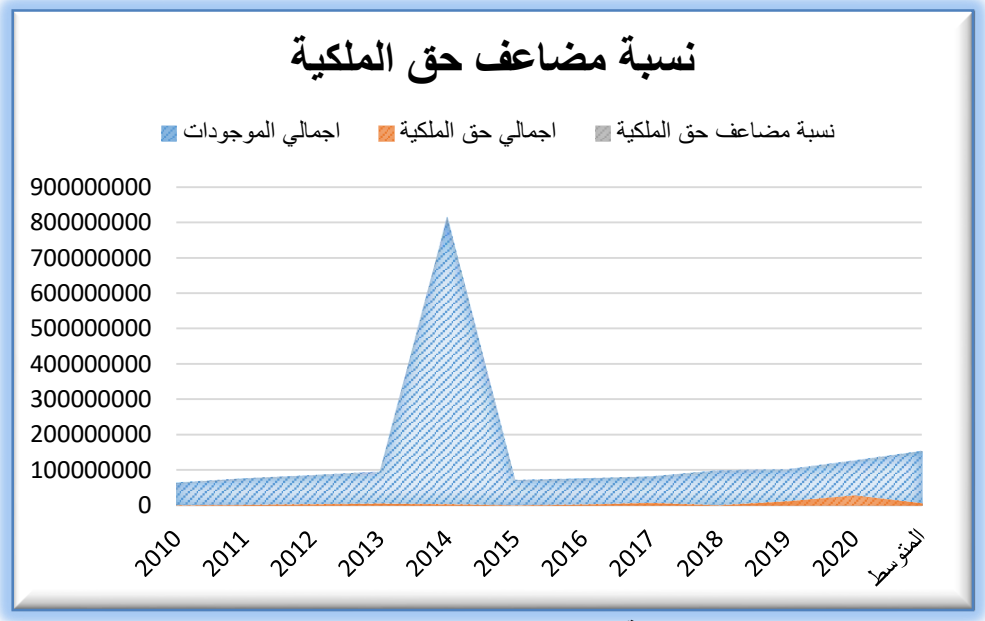

شكل (4) مؤشر مضاعف حق الملكية للبنك المركزي العراقي للمدة 2010-2020 (المبالغ بالملايين دينار)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (5)

2- نسبة الدين الى حق الملكية

تمثل النسبة التي تستخدمها المصارف لمعرفة مدى امتلاكها لمقدار رأس المال الذي تموله عن طريق الديون اي مدى مساهمة الدائنين في موجودات المصرف بالمقارنة مع مساهمة المالكين، اذ يحصل المصرف على موجوداته من اموال المالكين ومن الديون المقترضة (Nasution,etal,183:2019) وبالتالي فانها تؤثر على نسبة توزيعات الارباح (Yulianta,etal,2022:63).

والجدول (6) يوضح اجمالي الديون وحق الملكية ونسبة الدين الى حق الملكية للبنك المركزي العراقي، ويتضح بان اعلى نسبة لإجمالي الدين كانت في عام 2020, اذ بلغت مقدار (99274441) مليون دينار اي ان هنالك نسبة دين عالية من خلال الاقتراض مقارنة بالسنوات الاخرى عينة الدراسة اما النسبة للأدنى فقد كانت في سنة 2010 اذ بلغت (99274441) مليون دينار والتي تدل على توفر سيولة عالية تمكنه من الاستثمار وعدم اللجوء الى الاقتراض .

ونلاحظ ايضاً ان اجمالي حق الملكية بلغ اعلى قيمة لها في سنة 2020 (27696862) مليون دينار وهذا يدل على وجود ارباح متحققة لارتفاع معدل العائد على حق الملكية وبالتالي توفير السيولة اللازمة لتمكن البنك من الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها في وقتها المناسب، اما سنة 2010 فقد كانت السنة الاقل قيمة بالنسبة لإجمالي حق الملكية (197057) مليون دينار اي ان الارباح فيها منخفضة لانخفاض العائد على حق الملكية مقارنة مع باقي سنوات عينة الدراسة.

اما فيما يتعلق بنسبة الدين الى حق الملكية فقد تراوحت النسبة بين معدل (3.584320888) حداً أدنى في عام 2020 اي ان البنك قد حقق أدنى نسبة باعتماد تمويل استثماراته على الديون واعتمد على التمويل الممتلك من خلال حق الملكية لانخفاض الودائع وعدم امكانية الاقتراض، وبين معدل (328.9190995) حداً اعلى في عام 2010 والذي يعني ان خلال هذه السنة تحققت نسبة ديون عالية استخدمت في تمويل الاستثمارات وبالتالي زيادة المخاطرة. وقد بلغ المتوسط السنوي لنسبة الدين الى حق الملكية للبنك المركزي العراقي (328.9190995) وبانحراف معياري (111.9174931). اذ يتضح من خلال النسب المستخرجة في عام 2010 زيادة الرافعة المالية اي زيادة اعتماد البنك على اموال الغير في استثماراته واحتمال تحقق الفشل يكون اعلى في حين تكون احتمالية تحقيق عوائد عالي أيضا.

جدول (6) نسبة الدين الى حق الملكية للبنك المركزي العراقي للمدة 2010-2020 (المبالغ بالملايين دينار)

السنة	اجمالي الديون	اجمالي حق الملكية	نسبة الدين الى حق الملكية
2010	64815811	197057	328.9190995
2011	75499364	1041297	72.50512006
2012	82108983	3133224	26.20590899
2013	89692792	5462558	16.41955875
2014	78340968	3266195	23.98539218
2015	70239128	236587	296.8849852
2016	74344721	2199492	33.80085993
2017	75957375	6423824	11.8243238
2018	91356080	800206	114.1657023
2019	90612437	11022845	8.220421951
2020	99274441	27696862	3.584320888
المتوسط	81112918	5589104.273	85.13779033
MAX	99274441	27696862	328.9190995
MIN	64815811	197057	3.584320888
S.D	9977381	7647029.729	111.9174931

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير القوائم المالية للبنك المركزي لسنوات متعددة

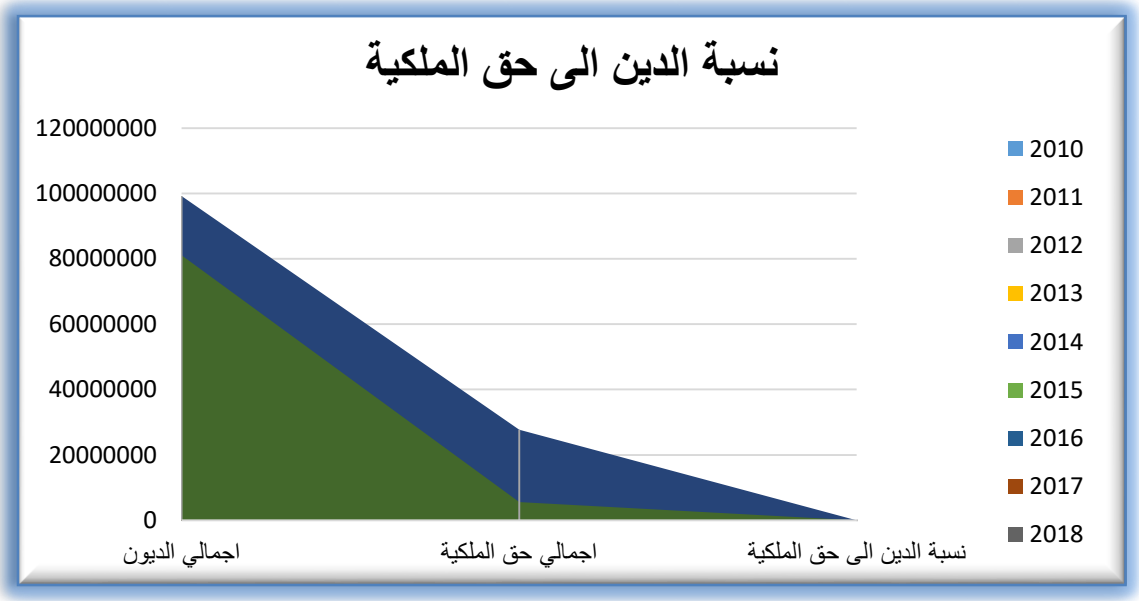

شكل (5) نسبة الدين الى حق الملكية للبنك المركزي العراقي للمدة 2010-2020 (المبالغ بالملايين دينار)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول (6)

4.3 الجانب الاحصائي للبحث:

من اجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغير المستقل (الشمول المالي X) والمتغير المعتمد (المرونة المالية Y) وسيتم الاعتماد على اختبار السببية Granger واختبار (F) عند مستوى معنوية 10% أي بمستوى ثقة 90% من خلال برنامج ولفترات مختلفة من اجل بيان العلاقة بين المتغير المستقل (الشمول المالي) والمتغير التابع (المرونة المالية) وذلك باستخدام برنامج Eviews 12.

نشاهد من خلال الجدول (7) وجود علاقة سببية متجهة باتجاه واحد من مؤشر الانتشار للصراف الالي والخدمات الدفع الالكترونية X1 الى نسبة الدين الى حق الملكية Y2 بمستوى معنوية (0.0837) وهي اقل من مستوى المعنوية (10%) وقد بلغت F المحتسبة (4.06151). بمعنى ان مؤشر الانتشار للصراف الالي والخدمات الدفع الالكترونية يؤثر تأثيراً معنوياً في نسبة الدين الى حق الملكية Y2. ونلاحظ عدم وجود علاقة متجهة من نسبة الدين الى حق الملكية Y2 الى مؤشر الانتشار للصراف الالي والخدمات الدفع الالكترونية X1 لان مستوى المعنوية بلغ (0.5740) وهي اكبر من مستوى المعنوية البالغ (10%) وبالتالي القرار هو عدم رفض فرضية العدم بمعنى لا توجد علاقة سببية علاقة ذات اتجاهين ذات دلالة معنوية بين الشمول المالي والمرونة المالية.

جدول (7) نتائج اختبار السببية (Granger) بين الشمول المالي والمرونة المالية للبنك المركزي العراقي

اتجاه العلاقة	F-Statistic	Prob.
X1 → Y1	0.51406	0.4966
Y1 → X1	0.45729	0.5206
X1 → Y2	0.34753	0.5740
Y2 → X1	4.06151	0.0837
X2 → X3	1.79769	0.2219
X3 → X2	0.00702	0.9356
X2 → Y1	0.29114	0.6062
Y1 → X2	0.29786	0.6022
X2 → Y2	0.07065	0.7980
Y2 → X2	0.02966	0.8681
X3 → Y1	0.17908	0.6849
Y1 → X3	0.00148	0.9704
X3 → Y2	0.01549	0.9045
Y2 → X3	0.10278	0.7579

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

5. الاستنتاجات و التوصيات:

5.1 الاستنتاجات:

1. أظهرت النتائج بالاعتماد على استراتيجية الشمول المالي ساهمت في الحد من انتشار القنوات غير الرسمية بتثقيف افراد المجتمع من اجل منع لجؤهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية والتي تكون غير خاضعه للرقابة والإشراف من قبل البنك المركزي اضافه الى كون أسعارها مرتفعة نسيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.
2. ان نسبة الشمول المالي في العراق هي الاقل بالمقارنة مع دول العالم او مع الدول العربية وذلك بسبب ضعف الثقافة المصرفية وعدم المعرفة الكافية بالمعاملات المصرفية, فضلا عن ارتفاع اسعار الفائدة مما يدفع الافراد الى عدم الاقتراض من المصارف.
3. ساهمت المرنة المالية كعملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية سعت الى التحسين المستمر لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية لجميع السكان والافراد على اساس مشاركتهم النشطة في التنمية والى التوزيع العادل لفوائد الناجمة عنها بمؤشراتها مضاعف حق الملكية، نسبة الدين الى حق الملكية ، نسبة الرصيد النقدي ، نسبة السيولة القانونية ، نسبة التداول ، نسبة التوظيف
4. على الرغم من جهود البنك المركزي العراقي الساعية لزيادة مستويات الشمول المالي عبر استخدام مختلف الوسائل والتعليمات الادارية، الا ان الشمول المالي في العراق لايزال في بداياته.

5.2 التوصيات:

1. ضرورة تهيئة البنى التحتية اللازمة لدعم وتعزيز الشمول المالي من خلال افتتاح المصارف والفروع الجديدة ومنافذ توزيع واجهزة الصراف الآلي وتوفير شبكة اتصالات وانترنت متطورة لاسيما في المناطق البعيدة والنائية.
2. ضرورة تبني المصارف لموضوع المرونة المالية والاهتمام به لانه يؤدي الى اكتساب المصرف قدرة على مواجهة الازمات وبالتالي جعلها ضمن واقع العمل المصرفي المخطط له ودراسة مؤشراته.
3. ضروره تبني وتعزيز مؤشرات المرونة المالية من قبل المصارف وذلك لدورها الفاعل في ضمان مستقبل تلك المصارف من خلال الاحتفاظ بالنقد ومايعادلها وذلك لاستخدامه في الحالات الحرجة اضافة الى توفير الموجودات السائلة ومافي حكمها بمستويات مقبولة لما لها من اهميه في تقليل الحالات السلبية التي يواجهه المصرف من خلال سرعه تحويل الى نقد بسرعه وسهولة لضمان عدم التعرض للعسر المالي .
4. ضرورة الاهتمام من قبل البنك المركزي وادارة المصارف بجانب التوعية والتثقيف المالي لمختلف فئات المجتمع وبالتالي القيام بتعريفهم بالخدمات المالية ومكاسب اقتنائها والتعامل مع المصارف وذلك من خلال الدورات والندوات اضافة الى ادراج هذا الجانب في المدارس والجامعات.

المصادر:

a. Arabic sources:

1. **Abu Muwais, Ghassan, Arab Monetary Fund, "A working paper on the repercussions of the banking sector's commitment to implementing recommendations and procedures related to combating money laundering and terrorist financing on its ability to achieve financial inclusion in Arab countries," 2018.**
2. **Othman, Yasmine Magdy Ragab, Saleh, Mohamed Ahmed Mohamed, "The impact of implementing financial inclusion policies on the financial stability of commercial banks traded on the Egyptian Stock Exchange," research presented to the conference "The Role of Accounting and Auditing in Activating and Supporting Financial Inclusion and its Relationship to the Vision and Strategy of Egypt 2030," 2019.**
3. **Soria Shanbi, Bin Lakhdar Al-Saeed, "The Importance of Financial Inclusion in Achieving Development: Promoting Financial Inclusion in the Arab Republic of Egypt," Journal of Research in Finance and Accounting, Volume 3, Issue 2, 2018.**
4. Arab Monetary Fund "Financial Inclusion for Small and Medium Enterprises in the Middle East and Central Asia" Prepared by a team of IMF experts led by Nicolas Blanchet, and including Max Appendino, Aiden Bibolov, Arman Fujio, Jiawei Li, Anta Ndoye, Alexandra Panayiotakopoulou, Wei Shi, Tatiana Sidorenko, Arabic Edition, 2019.
5. Muhammad, Nisreen Jassim Muhammad, Shanter, Abdul Rahman Taher, "The impact of financial transparency on financial inclusion, analytical research in Al-Rafidain Bank," published research, Tikrit

Journal of Administrative and Economic Sciences, Tikrit University, College of Administration and Economics, Volume 61, Issue 5, 2020.

b.Foreign sources:

1. Ajma, Muhammad Maroof&Saleem, Qasim&Zaheer, Muhammad Asif& Ullah, Kaleem," Free Cash Flow Indicators In Textile Sector Of Pakistan", Journal Of Isoss,2022.
2. . Ratnawati, Kusuma," The Impact Of Financial Inclusion On Economic Growth, Poverty, Income Inequality, And Financial Stability In Asia", Kusuma Ratnawati , Journal Of Asian Finance, Economics And Business Vol 7 , No 10 ,2020
3. Ajefu, Joseph B.&, Demir, Ayse&Haghpanahan, Haghpanahan," The Impact Of Financial Inclusion On Mental Health", Ssm - Population Health, Volume 11,2020.
4. Zaidi, Syed Anees Haider&Hussain, Muzzammil &Zaman, Qamar Uz," Dynamic Linkages Between Financial Inclusion And Carbon Emissions: Evidence From Selected Oecd Countries", Resources, Environment And Sustainability, Volume 4,2021.
5. Operaña, Bernadett V," Financial Inclusion And Financial Stability In The Philippines", Master Thesis, Graduate School Of Public Policy (Graspp) The University Of Tokyo,2016
6. Raouf, Engy "The Impact Of Financial Inclusion On Tax Revenue In Emea Countries:A Threshold Regression Approach."M Borsa Istanbul Review,2022
7. Thakor, Anjan V., "Corporate Culture In Banking", Article In Ssrn Electronic Journal • January 2015
8. Somers, Somers," Measuring Resilience Potential: An Adaptive Strategy For Organizational Crisis Planning" , Journal Of Contingencies And Crisis Management Volume 17 ,Number 1 , 2009.
9. Islam, Rashidul&Haque, Ziaul& Moutushi ,Rehnuma Hoque "Earnings Quality And Financial Flexibility: A Moderating Role Of Corporate Governance", Cogent Business & Management, Volume 9, Issue 1,2022.
10. Hartzell, David &D. Howton, D. Howton,& Howton, Shelly&,Scheick, Benjamin," Financial Flexibility And At-The-Market (Atm) Equity Offerings: Evidence From Real Estate Investment Trusts Doi: 10.1111/1540-6229.12131 Real Estate Economics,2016
11. Zhang, Dingzu& Liu, Luqi," Does Esg Performance Enhance Financial Flexibility? Evidence From China", , Journals Sustainability ,Volume 14 , Issue 18 ,2022
12. Chen, Zhuo," Financial Analysis And Valuation Study Of Chinese Listed Companies: The Case Of "Tongce" Medical" , Research Article,Journal Of Economics, Finance And Accounting Studies,2022.
13. Digdowiseiso, Kumba& Subiyanto, Bamban& Irnandi, Kennedy," Pengaruh Current Ratio, Debt To Equity Ratio, Dan Long Term Debt To Asset Ratio Terhadap Pajak Penghasilan Badan Terutang (Studi Empiris Pada Perusahaan Yang Terdaftar Di Bei Tahun 2015-2019)", Jurnal Akuntansi Dan Pajak,2021.
14. Nasution, Asrizal Efendy& Putri, Linzzy Pratam& Dungga, Shinta," The Effect Of Debt To Equity Ratio And Total Asset Turnover On Return On Equity In Automotive Companies And Components In Indonesia", The Effect Of Debt To Equity Ratio And Total Asset Turnover On Return On Equity In Automotive Companies And Components In Indonesia", Advances In Economics, Business And Management Research (Aebmr), Volume 92, 2019.
15. Yulianta,& Muldani, Veri& Nurjaya &Suratminingsih,& Wijandar, Ana," Pengaruh Current Ratiodan Debt To Equity Ratioterhadap Dividen Pay Out Ratioyang Berdampak Pada Return On Assetpada Pt Mandom Indonesia, Tbkdi Cibitung Periode 2010-2020", Volume 2, Nomor 1, Jurnalneraca Peradaban .2022.
16. De Toni, Oxana ,Barbăneagră "Flexibility And Security Of The Labor Market In A Pandemic Context", Annals Of The „Constantin Brâncuși" University Of Târgu Jiu, Economy Series, Issue 1,2022. Alberto& Tonchia, Stefano," Definitions And Linkages Between Operational And Strategic Flexibilities" , Omega 33 , The International Journal Of Management Science ,2005.

17. Charoensukmongkol ,Peerayuth & Pandey ,Arti “The Flexibility Of Salespeople And Management Teams: How They Interact And Influence Performance During The Covid-19 Pandemic", Asia Pacific Management Review, Volume 27, Issue 3,2022>
18. Waheed ,Junaid & Jun, Wen & Yousaf, Zahid & Radulescu , Magdalena & Hussain, Hadi ,” Towards Employee Creativity In The Healthcare Sector: Investigating The Role Of Polychronicity, Job Engagement, And Functional Flexibility”, Healthcare, Volume 9 ,Issue 7 ,2021.
19. Han, Chen& Zhang, Shuman ," Multiple Strategic Orientations And Strategic Flexibility In Product Innovation ", European Research On Management And Business Economics 2021.
20. Chebo ,Abdella Kosa & Wubatie, Yenesew Ferede ,” Commercialisation Of Technology Through Technology Entrepreneurship: The Role Of Strategic Flexibility And Strategic Alliance”, Technology Analysis & Strategic Management, Volume 33, Issue 4,2020.
21. Radomska, Joanna,” Strategic Flexibility Of Enterprises”, Journal Of Economics, Business And Management, Vol. 3, No. 1, 2015.
22. Agu , Agu Okoro & Augustine, Anichebe Nnaemeka & Nnabugwu , Emezue Leonard & , Paschal, Chima Anyanwu & Ogbaekingwe, Charles O. &Ndubuis, Anyanwu Kingsley ,” Human Resource Flexibility And Organizational Performance: An Evidence Of Selected Manufacturing Firms In Southeast, Nigeria”, Journal Of Global Economics, Management And Business Research, Volume 14, Issue 1,2022.
23. Ajonbadi, Hakeem Adeniyi& Adekoya, Olatunji D,” Impact Measurement Of Numerical Flexibility On Psychological Contract Of Oil Workers: The Nigerian Experience”, American International Journal Of Business Management (Aijbm) ,Volume 2, Issue ,2019
24. Jack, Eric P.& Ratur, Amitabh,” Sources Of Volume Flexibility And Their Impact On Performance”, ,Journal Of Operations Management 2013.
25. Teng, Xiaodong& Chang, , Bao-Guang& Wu , Kun-Shan,” The Role Of Financial Flexibility On Enterprise Sustainable Development During The Covid-19 Crisis—A Consideration Of Tangible Assets”, Sustainability. Https://Doi.Org/10.3390/Su13031,2021.